حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد يناير – مارس 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

الاستحقاق في الدراسات النحوية

أحمد نشمي العنزي*

النحو والصرف والعروض – اللغة العربية– دار العلوم– جامعة القاهرة
alnashmi_90@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/7/26
تاريخ قبول البحث: 2022/8/20
تاريخ النشر: 2023/3/31

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى إثبات (الاستحقاق) في كلام العرب على مستوى نحوي، باعتباره صورة من صور النظم والإحكام في هذه اللغة الجليلة، وذلك بإعطاء كل شيء حقه وما هو جدير به، فقد تحدث النحاة عن (الاستحقاق) في ثنايا كتبهم، معللين به غالبًا بعض الأصول في سلوكها اللغوي، فشمل أبوابًا متفرقة في درسهم، مثل: باب الإعراب والبناء، وباب المبتدأ والخبر، والاستفهام، والحال، والنعت، وعطف البيان، وغيرها، ما يكشف عن أصالة هذا الموضوع في اللسان العربي، فقام البحث بمحاولة جادة لبيان مفهوم (الاستحقاق)، ومظاهره في أبوب النحو العربي، وأسبابه، وآثاره، ودلالة وجوده في اللغة، استكمالًا لجهد علماء هذه اللغة الجليلة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

إن المتتبع لكلام العرب والتراث النحوي يعرف حق المعرفة أنه بإزاء لغة جليلة تتميز بالنظم والإحكام، فتُعطي لكل شيء حقَّه وما هو جدير به.

من أجل ذلك رَصَدَ هذا البحث ظاهرةً برزتْ في كلام العرب، وتحدث عنها النحاة في مواضع متفرقة من كتبهم، وتنبئ عن هذا النظم والإحكام، وهي (الاستحقاق في الدراسات النحوية).

فقد تعددت أمثلة (الاستحقاق) عند النحاة، وشملت أبوابًا متنوعة في درسهم، مثل: باب الإعراب والبناء، وباب المبتدأ والخبر، والاستفهام، والحال، والنعت، وعطف البيان، وغيرها، ما يكشف عن أصالة هذا الموضوع في اللسان العربي.

وبذلك حَظِيَ (الاستحقاق) عند العلماء والدارسين قديمًا وحديثًا بعناية واضحة، من حيث التصريح به، والأمثلة التي مثلوا بها لهذا الاستحقاق.

فمن ذلك مثلًا: قول المبرد[1]: "(إنْ)...**أحق** بالجزاء، كما أن الألف **أحق** بالاستفهام، و(إلّا) **أحق** بالاستثناء، والواو **أحق** بالعطف"[2]، ومنه أيضًا قول ابن السراج[3]: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما **حقه** أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء **حقهما** أن يكونا لكل فعل أو حرف"[4]، وقول الرماني[5]: "والمبتدأ **أحق** بالمعرفة، والخبر **أحق** بالنكرة"[6]، وغيرهما من العلماء الذين صرّحوا بالاستحقاق، كما سيُبيّن البحث.

كما صرح بـــ(الاستحقاق) غيرُ واحد من العلماء المحدثين، من ذلك مثلًا مصطفى الغلاييني في معرض حديثه عن (إعراب الأسماء وبنائها) إذ قال: "فغلبته في الفعل جعلته **أحق** به من الاسم"[7]، ومن ذلك أيضًا عباس حسن في معرض حديثه عن (إضافة العدد) إذ قال: "وإنما تبيَن **استحقاق** المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه **الاستحقاق**"[8].

ومن ثم تَركَّزَ اهتمام العلماء على (الاستحقاق) قديمًا وحديثًا بالتحدث عنه حديثًا مقتضبًا عابرًا في ثنايا كتبهم، معللين به غالبًا بعض الأصول في سلوكها اللغوي، غير أنهم لم يبيّنوا مظاهره، وأسبابه، وآثاره، ودلالة وروده في اللغة.

فحرص البحث على تأصيل (الاستحقاق) في النحو العربي، وذلك بتتبع أمثلته، ووضع مفهوم له يوضحه، كما بيّنَ البحث مظاهره، وأسبابه، وآثاره، ودلالة وجوده في اللغة، سُهمة جديدةً في الدراسات النحوية، تُضاف إلى جهود علماء هذه اللغة الجليلة.

هذا، وقد ارتُئي أن يُقسّم البحث إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم (الاستحقاق) لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: مظاهر (الاستحقاق) في أبواب النحو العربي.

المبحث الثالث: أسباب (الاستحقاق) في النحو العربي.

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على (الاستحقاق) في النحو العربي.

المبحث الخامس: دلالة (الاستحقاق) في النحو العربي.

ثمّ خُتم البحث بأهم النتائج التي توصّل إليها، ثمّ ذكرت قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم (الاستحقاق) لغةً واصطلاحًا.

تدل مادة (حقق) في اللغة –فيما تدل– على معنى الجدارة والإثبات والإيجاب للشيء، جاء في الصحاح: "وهو حقيق أن يفعل كذا، وهو حقيق به أي خليق له...واستحققتُه أي استوجبتُه"[9].

وجاء في اللسان: "حقّ الأمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حقًّا وحُقوقًا: صار حقًا وثبت... واستحقّه: طلب منه حقه...واستحق الشيءَ: استوجبَهُ"[10].

أمّا في الاصطلاح فلم يوضع للاستحقاق مفهوم واضح عند النحويين، غير أنهم صرّحوا به في ثنايا كتبهم، فمن ذلك مثلًا قول المبرد: "(إنْ)...**أحق** بالجزاء، كما أن الألف **أحق** بالاستفهام، و(إلّا) **أحق** بالاستثناء، والواو **أحق** بالعطف"[11].

ومنه أيضًا قول ابن السراج: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما **حقه** أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء **حقهما** أن يكونا لكل فعل أو حرف"[12].

ومنه أيضًا قول الزجاجي[13]: "**المستحق** للإعراب من الكلام الأسماء، **والمستحق** للبناء الأفعال والحروف"[14]، كما أنه قال في نفي الاستحقاق: "الأفعال غير **مستحقة** للإعراب"[15].

وأيضًا قول الرماني في شرحه على كتاب سيبويه[16]: "المبتدأ **أحق** بالمعرفة، والخبر **أحق** بالنكرة"[17].

وقول الزمخشري[18]: "**وحقها** –أي الحال– أن تكون نكرة"[19]، وأكّد ذلك ابن يعيش[20] في شرحه مصرحًا أيضًا بالاستحقاق: "إنما **استحقت** الحال أن تكون نكرة..."[21].

كما صرّح العلماء المحدثون بـــ(الاستحقاق)، من ذلك مثلًا مصطفى الغلاييني في معرض حديثه عن (إعراب الأسماء وبنائها) إذ قال: "فغلبته في الفعل جعلته **أحق** به من الاسم"[22]، ومن ذلك أيضًا عباس حسن في معرض حديثه عن (إضافة العدد) إذ قال: "وإنما تبيَن **استحقاق** المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه **الاستحقاق**"[23].

وبتتبع أمثلة الاستحقاق عند النحويين يمكن القول إن الاستحقاق يعني: (الأليق بالشيء والأجدر به في أصل طبيعته وسلوكه النحوي في اللغة).

وذلك نحو حق المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه بالخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، وحق الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد، فلو كان معرفة في أصله معلومًا سلفًا لم يكن في الإخبار به فائدة، كما سيُبيَّن في البحث.

وأيضًا نحو حق الأسماء الإعراب، لاختلاف المعاني النحوية عليها من فاعلية ومفعولية وغير ذلك، وحق الأفعال البناء، لعدم حاجتها إلى الإعراب لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها مثلًا، وغير ذلك من أمثلة الاستحقاق في الدراسات النحوية كما سيُبيَّن في البحث.

المبحث الثاني: مظاهر (الاستحقاق) في النحو العربي.

للاستحقاق في النحو العربي مظاهر متعددة، منها:

- الاستحقاق في الإعراب والبناء: حق الأسماء الإعراب، وحق الأفعال والحروف البناء.

فمن استحقاقات الأسماء الإعراب، ومن استحقاقات الأفعال والحروف البناء، قال ابن السراج: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف"[24].

أمّا الأسماء فقد استحقت الإعراب لأنها تتضمن معاني عديدة، مثل: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهذه المعاني يُستدل عليها بالإعراب، فلو انتفى الإعراب عنها لخفيت هذه المعاني والتبس بعض ببعض[25]، على اعتبار الأثر الذي يجلبه العامل.

فيتبيّن من ذلك أن السبب في إعراب الأسماء هو دفع اللبس، "يدلك على ذلك أنك لو قلتَ: ما أحسنَ زيدًا. لكنتَ متعجبًا، ولو قلتَ: ما أحسنَ زيدٌ. لكنتَ نافيًا، ولو قلتَ: ما أحسنُ زيدٍ. لكنتَ مستفهمًا، لو لم تُعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب"[26].

وأمن اللبس من أهم العلل التي يُعتمد عليها في كثير من أساليب اللسان العربي، ومنها إعطاء الأسماء حق الإعراب، يقول الدكتور تمام حسان: "إن اللغة العربية –وكل لغة أخرى في الوجود– تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة المُلبسة لا تصلح للإفهام والفهم"[27]، ومن صور هذا الإفهام استحقاق الأسماء الإعراب.

وأمّا الأفعال والحروف فقد استحقت البناء لأنها "تدل على ما وُضعت له بصيغتها، عدم الإعراب لا يُخلّ بمعانيها، ولا يورث لبسًا فيها"[28].

ويعني ذلك أن الحركات في أواخر المبنيّات لم يجلبها العامل الذي يقتضي الإعراب، فهي موضوعة هكذا بصيغتها، بدليل أن العوامل المختلفة تدخل على هذه المبنيات ولا يتغير آخرها بعكس المعربات[29].

هذا، وقد يُنتفى استحقاق الأسماء للإعراب واستحقاق الأفعال للبناء، وذلك في حالتيْن، الأولى: إذا أشبه الاسمُ الحرفَ، والثانية: إذا أشبه الفعلُ الاسمَ.

فإذا أشبه الاسمُ الحرفَ أخذ منه استحقاق الإعراب وبُني، لأن الحرف حقه البناء، فلمّا أشبهه حُكِم عليه بالبناء، يقول ابن مالك[30]: "وكل حرف مستحق للبنا"[31].

وإذا أشبه الفعلُ الاسمَ أخذ منه استحقاق البناء وأعرب، وهو الفعل المضارع، وسُمّي مضارعًا لأنه ضارع الأسماء أي شابهها[32]، "فلمّا أشبه الفعلُ المضارع الاسمَ...استحق جملة الإعراب، الذي هو الرفع والنصب والجزم"[33].

- الاستحقاق في أنواع الإعراب: ومنه حق الفاعل الرفع، ويلحق به المبتدأ والخبر، وحق المفعول النصب.

إن الاستحقاق في أنواع الإعراب وُضع ليُنبئ عن معاني الفاعلية والمفعولية والابتداء، فهم قالوا: ضرب زيدٌ عمرًا. فاستُدل برفع (زيد) على أنه الفاعل، واستُدل بنصب (عمرو) على أنه المفعول به[34].

ومن ثم تدل هذه العلامات على الفاعل والمبتدأ والمفعول، ومن ثمرتها أنها أمكنتهم الاتساع في كلامهم، فيقدّمون المفعول مثلًا إن أرادوا، ويؤخرون الفاعل عند الحاجة إلى ذلك، دون الخوف من اللبس، لأن هذه العلامات والحركات دالة على المعاني[35].

كما أنه تتبيّن من ذلك علة الفرق، فقد أعطوا حق الرفع للفاعل، وحق النصب للمفعول، للتفريق بينهما، قال السيوطي[36]: "الفرق، عللوا به أحكامًا كثيرة، منها: رفع الفاعل، ونصب المفعول"[37].

وليس الأمر مُختزلًا على التفريق بين الأساليب، بل إن هذه الاستحقاقات أعطيت لأسباب عديدة تُوَضِّحُ قصد اللغة الموازنة بين الأساليب المقترنة، فيأخذ كل أسلوب حقه، ومن ذلك:

أ- أن الفعل لا يأتي معه إلا فاعل واحد، بينما يأتي معه مفعولات كثيرة، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، وغيرها، وبذلك يثبت أن الفاعل أقل من المفعول، ولكي يوازنوا بينهما، أعطوا الفاعل أحقية الرفع الذي هو أثقل من الفتح، وأعطوا المفعول أحقية الفتح الذي هو أخف من الرفع، ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول[38].

ب- أن الفاعل أقوى من المفعول، فهو ركن في الجملة، والرفع أقوى من النصب، فللمناسبة استحق الفاعل الذي هو أقوى علامة الرفع الأقوى، واستحق المفعول الذي هو أضعف علامة النصب الأضعف[39].

ج- أن الفاعل والمبتدأ متشابهان، على اعتبار أنهما ركنان في الجملة الواحدة، فالفاعل ركن في الجملة الفعلية، والمبتدأ ركن في الجملة الاسمية، والمبتدأ مرفوع ، وقد أشبه الفاعلُ المبتدأ، فحُمل الفاعل عليه واستحق الرفع[40]، كما أن المبتدأ أشبه الفاعل على اعتبار آخر، وهو أن المبتدأ مُخبَر عنه، والفاعل مُخبَر عنه أيضًا، فاستحق المبتدأ الرفع[41].

- استحقاق الأسماء الجر، والأفعال الجزم.

يقرر النحويون أن الأفعال أثقل من الأسماء[42]، وأن الجر أثقل من الجزم، وللعدل بينهما استحقت الأفعال التي هي أثقل الجزمَ الذي هو أخف، واستحقت الأسماء التي هي أخف الجرَّ الذي هو أثقل، فاعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وتثقيل الخفيف[43].

ووجه خفة الجزم أنه عبارة عن سكون، أو بمعنى آخر: حذف الحركة، بل إن بعض النحاة لم يعده من أنواع الإعراب، لأنه عدمي، بينما الأنواع الأخرى ثبوتيات، كالرفع والنصب والجر[44]، وبذلك يُعرف أن الجر أثقل، لأن حركته مُحققة ثبوتية، بخلاف الجزم.

أمّا أسباب ثقل الفعل وخفة الاسم فهي متعددة، منها:

أ- أن الاسم يقوم بنفسه في الجملة، كقولهم: زيد أخوك. فاكتملت الجملة دون الحاجة إلى الإتيان بفعل، وهذا بخلاف الفعل الذي لا يقوم بنفسه، بل يحتاج إلى الاسم لتكوين جملة، كقولهم: جاء زيد. ومن ثم الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال، والفعل لايستغني عن الاسم ولا يوجَد إلا به[45]، وذلك يدل على أن الاسم أكثر استعمالًا من الفعل، فلكثرة استعماله ودورانه على الألسنة عُرفت خفته.

ب- أن الفعل مشتق من الاسم (المصدر)، فالاسم هو الأول في المرتبة، ثم يأتي الفعل في المرتبة الثانية، والمرتبة الثانية تحتاج إلى جهد وانتقال، بخلاف المرتبة الأولى، قال الرماني موضحًا: "الأثقل من الكلام هو الثاني في المرتبة، كالفعل الذي هو ثانٍ، من جهة أنه مشتق من المصدر، فالمصدر قبله في المرتبة، وكذلك الاسم الأعجمي هو ثانٍ في

المرتبة، والعربي أخف منه، لأنه إنما يتكلم بالعجمي بعد العربي، وسبيله في ذلك كسبيل مَن كان يتكلم بالعربية، ثم انتقل إلى العجمية، فهو أثقل عليه لهذه العلة"[46].

- استحقاق الأفعال للنفي والاستفهام في الأصل.

من استحقاقات الأفعال الاستفهام والنفي، لأن الاستفهام والنفي يقعان على الفعل، لا على الذات، ففي مثل قول القائل: أضَربتَ زيدًا؟ وما ضربتُ زيدًا. يكون الاستفهام والنفي عن الفعل، الذي هو الضرب، لا عن ذات (زيد) التي هي معلومة سلفًا[47].

ولذلك نصبت العربُ الاسمَ إذا جاء بعد أداة الاستفهام أو أداة النفي، وجاء بعدها فعل راجع إليها، فيقولون: أزيدًا ضربتَ؟ وما زيدًا ضربتُ. من حيث إن الاسم وإن ولي أداة الاستفهام وأداة النفي، فإن الفعل أحق بالاستفهام والنفي منه[48].

هذا، وقد يدخل الاستفهام على الأسماء توسعًا[49] لا على أصالة الاستحقاق، فيُقال: هل محمد قائم؟ وجاز ذلك لأن المبتدأ والخبر "قبل دخول الاستفهام يوجبان فائدة، فإذا استفهمتَ فإنما تستفهم عن تلك الفائدة"[50].

- استحقاق (التعريف) لبعض العناصر اللغوية، و(التنكير) لعناصر أخرى.

وذلك مثل استحقاق التعريف للمبتدأ، والتنكير للخبر، ومثل استحقاق التعريف لصاحب الحال، والتنكير للحال.

والمعوّل في ذلك يكون على إفادة المخاطَب، فالإفادة أو الفائدة هي ما يُراعى في هذه الأبواب، والتعريف فيه إفادة للمخاطَب.

فمن ناحية المبتدأ والخبر، فقد استحق المبتدأ التعريف لأنه مُخبَر عنه، والإخبار عن النكرة لا يُفيد، "فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر هو النكرة، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطَب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه...فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطَب"[51].

ومن ناحية الحال وصاحب الحال، فقد استحق الحال التنكير وصاحب الحال التعريف لأن الحال كحكم الخبر المُنكَّر، إذ إنه في المعنى إخبار ثانٍ، فإذا كان الخبر في الجملة الاسمية يستحق التنكير فكذلك الحال، على اعتبار الحكم والإخبار[52].

ففي المثال: جاء زيد راكبًا. فقد تضمنت هذه الجملة الإخبار بمجيء زيد، والإخبار بركوبه في حال مجيئه، والإخبار يستحق التنكير أصالة[53].

وأما صاحب الحال فقد استحق التعريف لأنه كالمبتدأ في الإخبار عنه، والإخبار عن النكرة لا يفيد، كما أنه إذا كان نكرة فقد تلتبس الحال بالصفة، في مثل: رأيت رجلًا قائمًا، وحينئذ لا يُفرّق بينهما في المعنى، ومن ثم استحق الحال التنكير، واستحق صاحب الحال التعريف[54].

- استحقاق الاشتقاق لبعض العناصر اللغوية، والجمود لعناصر أخرى.

وذلك مثل استحقاق الاشتقاق للنعت والحال، ومثل استحقاق الجمود لعطف البيان.

أما استحقاق الاشتقاق للنعت فلأنه يأتي للتفرقة بين الموصوف وشبهه، باستخدام بعض أحوال الذات، وأحوال الذات تتعلق بأفعالها، مثل: كَرُمَ، وقامَ، ومن ثم "لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل، أو راجعٍ إلى معنى الفعل...وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها، مما لا يوجد في مُشاركه في الاسم، فيتميّز بذلك"[55].

فعندما نقول: جاء رجل. فحينئذ يشترك كل الرجال في دلالة هذا التركيب، ولكي نفرق بينهما ونحدد المقصود فسنأتي بالنعت لبيانه، ونقول: جاء رجل كريم، وهذا رجل قائم.

والحال كذلك، "إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"[56]، ومن ثم ففي الفعل دليل على هذه الحال.

فعندما نقول: جاء زيد. ونريد أن نبيّن حاله، فحينئذ ننظر إلى فعله، فإذا كان يركبُ فسنقول: راكبًا. وإذا كان يمشي فسنقول: ماشيًا. فاشُق منه واستحق الاشتقاق.

وأما استحقاق الجمود لعطف البيان، فبالرغم من أنه يشبه النعت على اعتبار الإيضاح وإزالة الاشتراك، فهو يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل[57].

ومن ثم لا يتعلق عطف البيان بأحوال المتبوع قبله كالنعت والحال، "إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له، يكون أشهر منه في العُرف والاستعمال، من غير أن يتضمن شيئًا من أحوال الذات"[58].

- الاستحقاق في بعض الأدوات: ومنه (إنْ) و(إلّا) والألف، والواو.

من المعلوم أن المعاني في اللغة تُؤدّى بالأدوات، وأن المعنى الواحد قد تجتمع فيه مجموعة من الأدوات، كالاستفهام مثلًا، فله: الهمزة و(هل) و(أين) و(متى) وغيرها، وكذلك الاستثناء، فله: (إلا) و(خلا) و(عدا) وغيرها.

وقد استحقت بعض الأدوات أن تكون أم بابها، مثل: (إنْ) في الشرط والجزاء، و(إلّا) في الاستثناء، والهمزة في الاستفهام، والواو في العطف، يقول المبرد: "(إنْ)...أحق بالجزاء، كما أن الألف أحق بالاستفهام، و(إلّا) أحق بالاستثناء، والواو أحق بالعطف"[59].

أمّا (إنْ) فقد استحقت أن تكون أم باب الشرط لوجهيْن، الوجه الأول: لأنها حرف، "والموضوع لإفادة المعاني الحروف"[60]، والوجه الثاني: لاتساعها في الاستعمال، فقد صح أن تُستعمل مع العاقل وغير العاقل، وللزمان والمكان، وغير ذلك، وهذا لا يتأتى في أدوات الشرط الأخرى[61].

فمثلًا (مَن) الشرطية تكون لِمَن يعقل، و(ما) الشرطية تكون لِما لا يعقل، و(متى) الشرطية تكون للزمان، و(أين) الشرطية تكون للمكان[62]، ومن ثم فسوى (إنْ) استُعمل شرطًا لتضمن معناها، لا للزومه معنى الشرط كـــ(إنْ)[63].

وأمّا (إلّا) فقد استحقت أن تكون أم باب الاستثناء لوجهيْن أيضًا كـــ(إنْ)، الوجه الأول: لأنها حرف، والمعاني تؤديها الحروف، والوجه الثاني: أنها تكون في جميع أبواب الاستثناء، على عكس الأدوات الأخرى التي تستعمل مشروطة في أمكنة مخصوصة، كما أنها تضمنت معنى الاستثناء، فهي مستعملة في أبواب أخر[64]، مثل: غير، وليس، ولا يكون.

وأما الهمزة فقد استحقت أن تكون أم باب الاستفهام لأنها حرف، وحق المعاني الحروف، وهي في ذلك تجتمع مع (هل)، إذ إنهما حرفان بعكس أدوات الاستفهام الأخرى، غير أن (الهمزة) كانت الأجدر بهذا الاستحقاق لوجهيْن، الوجه

الأول: أنها لم تخرج عن موضعها فلم تُستعمل للنفي أو بمعنى (قد) كـــ(هل)[65]، والوجه الثاني: لأنها أخصر من (هل) على اعتبار أنها على حرف[66].

وأما الواو فقد استحقت أن تكون أم باب العطف لوجهيْن، الوجه الأول: لأنها لا تدل إلا على الجمع والاشتراك فقط، أما حروف العطف الأخرى فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد فيها، فصارت بذلك بمنزلة الشيء المفرد، وغيرها من حروف العطف بمثابة المركب، والمفرد أصل المركب على اعتبار الأولية[67]، والوجه الثاني: لكثرة مجالها في العطف[68]، فتعطف الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى: { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ}[69]، وعلى سابقه، كقوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ}[70]، وعلى لاحقه، كقوله تعالى: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ}[71].

المبحث الثالث: أسباب الاستحقاق في النحو العربي.

إن استحقاق الشيء لشيءٍ ما لا يتم عبثًا، فلا بد من توافر أسباب تؤهل إلى هذا الاستحقاق، إذ إن أصل وضع بعض الكلمات في اللغة تجعلها ذات جدارة لغوية بالشيء، بحيث لو لم تستحق ما استحقته لكان إجحافًا بها ونقضًا لطبيعتها.

فمثلًا الحرف حقه البناء وليس الإعراب، لأنه لا معنى له في نفسه يقتضي إعرابه بالحركات الفارقة بين المعاني النحوية لخلوّه منها، وأيضًا مثل حق الأسماء الإعراب لاختلاف المعاني النحوية عليها من فاعلية ومفعولية وغير ذلك.

ومن الأسباب التي يمكننا أن نُرجع وجود الاستحقاق في اللغة إليها:

أ- **المشابهة**، أي: ما شابه فيه الشيء غيره، فيُعطى لذلك حكمًا من أحكامه[72].

وذلك مثل مشابهة الفعل بالاسم، فالفعل إذا أشبه الاسم أخذ منه حق البناء واستحق الإعراب، يقول ابن الأنباري: "فلمّا أشبه الفعلُ المضارع الاسمَ...استحق جملة الإعراب، الذي هو الرفع والنصب والجزم"[73].

ب- **أمن اللبس**، وذلك مثل استحقاق التعريف لصاحب الحال، فصاحب الحال لو كان نكرة فقد يلتبس الحال بالصفة، في مثل: رأيت رجلًا قائمًا، وحينئذ لا يُفرّق بينهما في المعنى، فاستحق صاحب الحال التعريف.

ج- **العدل والموازاة** بين الأساليب، أي: إرادة التساوي بين ألفاظ اللغة على مستوى نحوي، عن طريق الاستحقاق.

وذلك في مثل: حق الفاعل الرفع، وحق المفعول النصب، إذ إن الفعل لا يأتي معه إلا فاعل واحد، بينما يأتي معه مفعولات كثيرة، كما سبق، ولكي يوازنوا بينهما، أعطوا الفاعل أحقية الرفع الذي هو أثقل من الفتح، وأعطوا المفعول أحقية الفتح الذي هو أخف من الرفع، ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول[74].

ومن أمثلته أيضًا: الجر في الأسماء والجزم في الأفعال، فالجر أثقل من الجزم، والفعل أثقل من الاسم، كما سبق، وللعدل بينهما استحقت الأفعال التي هي أثقل الجزمَ الذي هو أخف، واستحقت الأسماء التي هي أخف الجرَّ الذي هو أثقل، فاعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وتثقيل الخفيف[75].

د- **الفرق**، وذلك مثل حق الرفع للفاعل، وحق النصب للمفعول، فكما فُسّر هذا الاستحقاق بالعدل، فهو أيضًا للتفريق بينهما، قال السيوطي: "الفرق، عللوا به أحكامًا كثيرة، منها: رفع الفاعل، ونصب المفعول"[76].

ه- **المناسبة**، فمن العلل التي عُلّل بها حق الرفع للفاعل، وحق النصب للمفعول: المناسبة، إذ إن الفاعل أقوى من المفعول، فهو ركن في الجملة، والرفع أقوى من النصب، فللمناسبة استحق الفاعل الذي هو أقوى علامة الرفع الأقوى، واستحق المفعول الذي هو أضعف علامة النصب الأضعف(77).

و- **الفائدة**، وذلك مثل استحقاق التعريف للمبتدأ، والتنكير للخبر، ومثل استحقاق التعريف لصاحب الحال، والتنكير للحال، فالمعوّل في ذلك يكون على إفادة المخاطَب.

فقد استحق المبتدأ التعريف لأنه مُخبَر عنه، والإخبار عن النكرة لا يُفيد، كما أن صاحب الحال استحق التعريف لأنه كالمبتدأ في الإخبار عنه.

ويمكن أن نُضيف إلى أسباب وجود الاستحقاق في اللغة: **مراعاة التضاد بين الأساليب المختلفة**(78)، والتضاد عبارة عن مراعاة معنوية بين شيئيْن منافيين لبعضهما، ومن ذلك مثلًا: استحقاق الاشتقاق للنعت واستحقاق الجمود لعطف البيان.

وفيه يقول ابن هشام(79): "العرب يشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم"(80)، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في ذلك: "اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت"(81)، ومن ثم فمراعاة التضاد من أسباب الاستحقاق في اللغة.

فمثل هذه الأسباب تهيئ للأحقية اللغوية.

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على الاستحقاق في النحو العربي.

إن مراعاة استحقاقات الكلمات في اللغة تؤدي إلى آثار في التقعيد النحوي، ولتبيين هذا الأمر، فسنذكر هذه الآثار تباعًا على اعتبار مظاهر الاستحقاق في أبواب النحو العربي كما سبق(82).

ففي المظهر الأول، وهو: (حق الأسماء الإعراب، وحق الأفعال والحروف البناء) ظهر أثر هذا الاستحقاق في أن الأسماء يتغير آخرها بتغير العامل فيها لفظًا أو تقديرًا، أما الأفعال والحروف فلا يتغير آخرها بتغير العامل فيها، فتلزم حركة واحدة تُعرف بها.

وفي المظهر الثاني، وهو: الاستحقاق في أنواع الإعراب (كحق الفاعل الرفع، وكذلك المبتدأ والخبر، وحق المفعول به النصب) ظهر أثر هذا الاستحقاق في وضوح الكلمات التي تدل على معاني الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر، فحصل التفريق بينها وأمن اللبس.

وقد يُتسع فيها بالتقديم والتأخير، فمثلًا قد يقدمون المفعول على الفاعل عند الحاجة إلى ذلك، لأن هذه العلامات والحركات التي استحقتها دالة عليها.

وفي المظهر الثالث، وهو: (استحقاق الأسماء الجر والأفعال الجزم) ظهر أثر هذا الاستحقاق في حذف الحركة من الفعل المجزوم، إذ إن الجزم –كما سبق– عبارة عن انعدام الحركة، فعلامة الفعل المجزوم عدمية، بينما تتحقق الحركة في الاسم المجرور، فعلامة الاسم المجرور ثبوتية.

وفي المظهر الرابع: وهو: (استحقاق الأفعال للنفي والاستفهام) ظهر أثر هذا الاستحقاق في نصب الاسم إذا جاء بعد أداة الاستفهام أو أداة النفي، وجاء بعده فعل راجع إليه، وذلك في مثل: أزيدًا ضربته؟ وما زيدًا ضربته.

وفي المظهر الخامس، وهو: (استحقاق التعريف لبعض العناصر اللغوية، واستحقاق التنكير لعناصر أخرى) ومن أمثلته: استحقاق التعريف للمبتدأ وصاحب الحال، واستحقاق التنكير للخبر والحال، فتعريف المبتدأ وصاحب الحال صحّ به الإخبار عنهما، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد، أما استحقاق التنكير للخبر والحال فقد صح به الإخبار بهما.

وفي المظهر السادس، وهو: (استحقاق الاشتقاق لبعض العناصر اللغوية، واستحقاق الجمود لعناصر أخرى) ومن أمثلته: استحقاق الاشتقاق للنعت والحال، والاشتقاق متعلق بأفعال الذات –كما سبق–، ومن ثم فالنعت والحال يرجعان إلى الفعل أو ما هو في حكمه.

وأما استحقاق الجمود لعطف البيان، فيُعرف منه أنه لا يتعلق بأفعال الذات كما سبق في النعت والحال، بل هو تفسير للأول باسم آخر، ومن ثم يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل.

وفي المظهر السابع، وهو: (الاستحقاق في بعض الأدوات: ومنه "إنْ" في الشرط، و"إلّا" في الاستثناء، والهمزة في الاستفهام، والواو في العطف) ظهر أثر هذا الاستحقاق في الآتي:

أولًا: في (إنْ) الشرطية، جلب لها استحقاقُها التوسعَ فيها بوجهيْن، الوجه الأول: جواز الفصل بينها وبين مجزومها بالاسم، كقولهم: إن اللهُ أمكنني من فلان فعلتُ.[83] فيُقدّر حينئذ مجزومها الفعلي بدلالة السياق، وهو من أوجه الحذف على اعتبار التقدير.

والوجه الثاني: جواز حذف فعلها وحذف جوابها[84]، فمن حذف فعلها المثال السابق، ومنه أيضًا قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[85]، ومن حذف جوابها قوله تعالى: {فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ}[86]، "ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يُجازى به"[87] لاستحقاقها.

ثانيًا: في (إلّا) الاستثنائية، ظهر أثر استحقاقها في وجوب استتار اسم (ليس) و(لا يكون) إذا استُعملتا للاستثناء، كقولهم مثلًا: قام القومُ ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا. فانتصاب المستثنى هنا على أنه خبر (ليس) و(يكون)، واسمهما المرفوع ضمير واجب الاستتار، لأنهم قصدوا أن لا يليهما إلا ما يلي "إلّا" لاستحقاقها أن تكون أم الباب[88]، "فكما لا يكون بعد (إلّا) في الاستثناء إلا اسم واحد، فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد"[89].

ثالثًا: في همزة الاستفهام، ظهر أثر استحقاقها في اختصاصها بأحكام عديدة[90]، منها:

أ- جواز حذفها، ومنه قول الشاعر[91]:

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رميتُ الجمر أم بثمانِ؟

فقال: "بسبع" على حذف همزة الاستفهام، والتقدير: أبسبع.

ب- أنها ترد للتصور وللتصديق، وليس ذلك للأدوات الأخرى، فطلب التصور كقولهم: أزيد قائم أم عمرو؟ وطلب التصديق كقولهم: أزيد قائم؟.

ج- أنها تدخل على الإثبات والنفي، فالإثبات كقولهم: أزيد قائم؟ والنفي كقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}[92].

د- أنها تقع قبل الواو، والفاء، وثم، تنبيهًا على أصالتها في التصدير، ومنه قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا}[93]، وقوله تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا}[94]، وقوله تعالى: {أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ}[95].

رابعًا: في واو العطف، ظهر أثر استحقاقها في اختصاصها بأحكام عديدة أيضًا[96]، منها:

أ- اقترانها بـــ(إمّا) و(لكن) و(لا) إن سُبقت بنفي ولم تُقصد المعية، فاقترانها بـــ(إمّا) كقوله تعالى: {إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}[97]، واقترانها بـــ(لكن) كقوله تعالى: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ}[98]، واقترانها بـــ(لا) إن سُبقت بنفي ولم تُقصد المعية كقولهم: ما قام زيد ولا عمرو.

ب- عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، فمن عطف العام على الخاص قوله تعالى: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}[99]، ومن عطف الخاص على العام قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ}[100].

ج- عطف الأعداد (العقد على النيف) كقولهم: أحد وعشرون.

د- عطف الشيء على مرادفه، ومنه قوله تعالى: {قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ}[101].

ه- عطف ما حقه التثنية أو الجمع، ومنه قول الشاعر[102]:

إن الرزية لا رزية مثلهافقدان مثل محمد ومحمد

المبحث الخامس: دلالة الاستحقاق في النحو العربي.

وجود الأحقية اللغوية في أبواب النحو يبين عن نظم وإحكام تميزت به هذه اللغة الجليلة، إذ نخلص به إلى أن تراكيب النحو تراكيب منظمة محكمة البناء، تُعطي لكل شيء حقه وما هو جدير به.

وذلك لكيلا تتضارب اللغة وينكا بعضها بعضًا بإعطاء عناصر لغوية ما لا تستحقها، ومنع عناصر أخرى مما تستحقه، وإلا لتضاربت اللغة ونقض بعضها بعضًا.

فمثلًا يقول ابن الأنباري في استحقاق الأسماء الإعراب: "وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة، نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تُعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض"[103].

ويقول أيضًا في استحقاق الأفعال والحروف البناء: "وأما الأفعال والحروف فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها، ولا يورث لبسًا فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يزيد شيئًا لغير فائدة"[104]، فيُضاف إلى دلالة الاستحقاق في النحو أن هذا اللغة تتصف بالحكمة ومراعاة الإفادة، بلا تطويل ممل، ولا تقصير يخل.

نتائج البحث

من خلال الدراسة السابقة لموضوع (الاستحقاق في الدراسات النحوية) توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

1- الاستحقاق ظاهرة أصيلة في لسان العرب والتراث النحوي.

2- ينبغي أن يوضع للاستحقاق النحوي تبويب خاص في النحو، يبيّن مفهومه ومسائله.

3- تحدث النحاة عن الاستحقاق في ثنايا كتبهم، وهو ما سعى إليه البحث لاستكمال جهدهم فيه.

4- وضع البحث مفهومًا للاستحقاق بعد أن تتبع كلام النحاة عنه وأمثلتهم فيه، وهو أن الاستحقاق يعني: الأليق بالشيء والأحق به في أصل طبيعته وسلوكه النحوي في اللغة.

5- تعددت مواضع الاستحقاقات في اللغة، وشملت أبوابًا متفرقة، مثل: الاستحقاق في الإعراب والبناء، والاستحقاق في أنواع الإعراب، والاستحقاق في التعريف والتنكير، والاستحقاق في الاشتقاق والجمود،. وغير ذلك مما تحدث عنه البحث.

6- لا يوجد الاستحقاق في اللغة عبثًا، بل توفرت أسباب قوية أدت إليه، مثل: الشبه، وأمن اللبس، ومراعاة التضاد. وجود الاستحقاق في اللغة أدى إلى آثار تقعيدية ودلالية وإعرابية، ما يُنبئ عن الثراء والنماء اللغوي.

Abstract

The entitlement in the Arabic grammar studies

BY Ahmed Nashmi Al-Enezi

This research aims to prove, grammatically, the text merit function ("entitlement"), by giving everything its exact rights, in Arabs' speech, as a form of poetizing and achieving high accuracy meaning in our venerable language.لThe grammarians argued about (text merit function) in their books, and used to justifying some of the principles in its linguistic behavior, so that it included separate chapters in their studies, such as: the chapter about syntax and construction, the chapter about the subject and object, the interrogative, adverb, the adjective, statement conjunction, etc.. which reveals the originality of this topic in the Arabic language, so that this research is to make a serious attempt to clarify the concept of text merit function, its manifestations , its causes, effects, and the significances of its presence in such wonderful language.

الهوامش:-

([1]) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، إمام العربية وشيخ البصريين في زمنه، أخذ عن الجرمي والمازني وغيرهما، توفي سنة 285هـ (ينظر في ترجمته: وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، 241/3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة) ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) الطبعة الأولى 1986م. وبغية الوعاة، للسيوطي 269/1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة) الطبعة الأولى 1964م)

([2]) المقتضب، للمبرد، 45/2، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت) الطبعة الثانية 1979م.

([3]) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي، إمام العربية، أخذ عن المبرد وأبي سعيد السكري وغيرهما. توفي سنة 316هـ (ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ص186، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن) الطبعة الثالثة 1985م. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، 339/4، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت) 1978م).

([4]) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، 86/1، تحقيق: محمد عاطف التراس، دار السلام (القاهرة) الطبعة الأولى 2018م.

([5]) أبو الحسن علي بن عيسى، عالم نحوي فقيه، أخذ عن ابن السراج وابن دريد وغيرهما، من مصنفاته: معاني الحروف. توفي سنة 384هـ (ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ص233، ووفيات الأعيان 180/2)

([6]) شرح كتاب سيبويه، للرماني، 1106/3، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار السلام (القاهرة) الطبعة الأولى 2021م.

([7]) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، ص385، تحقيق: منصور علي عبد السميع وآخران، دار السلام (القاهرة) الطبعة الثالثة 2014م.

([8]) النحو الوافي، لعباس حسن، 532/4، دار المعارف (القاهرة) الطبعة الثالثة.

([9]) الصحاح، للجوهري، مادة (حقق) 1461/4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الثانية 1979م،

([10]) لسان العرب، لابن منظور، مادة (حقق) 940/2-942، دار المعارف (القاهرة).

([11]) المقتضب 45/2.

([12]) الأصول 86/1.

([13]) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف بالزجاجي، من علماء النحو، أخذ عن الزجّاج وابن السَرّاج وغيرهما، توفي سنة 340هـ (ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ص227. وإنباه الرواة 160/2)

([14]) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص77، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس (بيروت) الطبعة السابعة 2011م.
([15]) الإيضاح ص78.
([16]) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، شيخ النحاة وصاحب الكتاب، توفي سنة 180هـ وقيل غير ذلك. (ينظر في ترجمته: معجم الأدباء، لياقوت، 2122/5، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت) الطبعة الأولى 1993م. وبغية الوعاة 229/2)
([17]) شرح الرماني 1106/3.
([18]) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، عالم العربية المتفنن، من مصنفاته: الكشاف، توفي سنة 538هـ (ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 279/2)
([19]) شرح المفصل، لابن يعيش، 152/2، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين (دمشق) الطبعة الثانية 2015م.
([20]) يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ، النحوي الصرفي المتقن، من مصنفاته: شرح التصريف الملوكي. توفي سنة 646هـ (ينظر في ترجمته: إنباه الرواة 245/4 ،وبغية الوعاة 351/2)
([21]) شرح المفصل، لابن يعيش، 152/2.
([22]) جامع الدروس العربية، ص385.
([23]) النحو الوافي، 532/4.
([24]) الأصول 86/1.
([25]) ينظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص22، تحقيق: محمد راضي مدكور ووائل محمود سعد عبد الباري، مجلة الوعي الإسلامي– وزارة الأوقاف (الكويت) ومعهد المخطوطات العربية (القاهرة) 2015م.
([26]) أسرار العربية ص22.
([27]) اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ص233، عالم الكتب (القاهرة) الطبعة السادسة 2009م.
([28]) أسرار العربية ص22.
([29]) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، 72/1، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى (مكة) الطبعة الأولى 2007م.
([30]) محمد بن عبد الله بن مالك، إمام النحو واللغة وصاحب الألفية، توفي سنة 672هـ (ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 130/1)
([31]) الخلاصة (ألفية ابن مالك في النحو والصرف) ص14، ضبط: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة العروبة (الكويت) الطبعة الثانية 2011م.
([32]) ينظر: أسرار العربية ص22.
([33]) أسرار العربية ص24.
([34]) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص69.
([35]) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص70.
([36]) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، العلامة المتبحر، من مصنفاته: همع الهوامع، توفي سنة 911هـ (ينظر في ترجمته: حسن المحاضرة، للسيوطي، 335/1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي (القاهرة) الطبعة الأولى 1967م. والأعلام، للزركلي، 301/3، دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الخامسة عشرة 2002م)
([37]) الأشباه والنظائر، للسيوطي، 284/2، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الأولى 1985م.
([38]) ينظر: أسرار العربية ص63.
([39]) ينظر: أسرار العربية ص63–64.
([40]) ينظر: أسرار العربية ص63.
([41]) ينظر: أسرار العربية ص57.
([42]) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص106.
([43]) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص100، وشرح الرماني على كتاب سيبويه 82/1–83.
([44]) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، 137/1، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا (الرياض) الطبعة الأولى 2017م.
([45]) ينظر: الإيضاح ص100، وشرح الرماني 83/1.
([46]) شرح الرماني 82/1.

([47]) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 404/1، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى 2008م، و شرح المفصل لابن يعيش 81/2، وشرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، 334/1، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى (طهران) الطبعة الأولى 2010م.

([48]) ينظر: شرح السيرافي 403/1–404، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، 326/1، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (المغرب) 1999م.

([49]) ينظر: الكتاب، لسيبويه، 98/1، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة) الطبعة الخامسة 2014م.

([50]) النكت 326/1.

([51]) شرح المفصل 200/1.

([52]) ينظر: شرح المفصل 152/2.

([53]) ينظر: شرح المفصل 152/2.

([54]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 307/1، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين (دمشق) الطبعة الثالثة 2013م.

([55]) شرح المفصل 88/3.

([56]) شرح المفصل 134/2.

([57]) ينظر: شرح المفصل 129/3.

([58]) شرح المفصل 130/3

([59]) المقتضب 45/2.

([60]) اللباب في علل الإعراب والبناء، للعكبري، ص208، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة) الطبعة الأولى 2009م.

([61]) ينظر: المقتضب 49/2.

([62]) ينظر: المقتضب 49/2–52.

([63]) ينظر: شرح المفصل 282/8، والمقاصد الشافية 102/6.

([64]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص208.

([65]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، 215/3، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي– جامعة أم القرى (مكة) 1984م.

([66]) ينظر: الإيضاح 234/2، وحاشية الأمير على مغني اللبيب، 11/1، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة).

([67]) ينظر: أسرار العربية ص210، واللباب ص276، وشرح المفصل 164/8.

([68]) ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص158، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى 1992م، والمغني ص439.

([69]) سورة العنكبوت الآية 15.

([70]) سورة الحديد الآية 26.

([71]) سورة الشورى الآية 3.

([72]) ينظر: الأشباه والنظائر 181/2.

([73]) أسرار العربية ص24.

([74]) ينظر: أسرار العربية ص63.

([75]) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص100، وشرح الرماني على كتاب سيبويه 82/1–83.

([76]) الأشباه والنظائر، للسيوطي، 284/2، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الأولى 1985م.

([77]) ينظر: أسرار العربية ص63–64.

([78]) ينظر: بحثي (التضاد في الدراسات النحوية) مجلة كلية دار العلوم (جامعة القاهرة) يونيه 2022م.

([79]) عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، العالم النحوي المشهور، من مصنفاته: أوضح المسالك، توفي سنة 761هـ (ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة، لابن حجر، 308/2، دار إحياء التراث العربي (بيروت). وبغية الوعاة 68/2)

([80]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ص706، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب (اسطنبول) الطبعة الثانية 2018م.

([81]) مغني اللبيب ص706.
([82]) ينظر: ص6 من هذا البحث.
([83]) ينظر: شرح المفصل 282/8.
([84]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 194/4-195، مع هامش المحقق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت) 1995م.
([85]) سورة التوبة الآية 6.
([86]) سورة الأنعام الآية 35.
([87]) شرح المفصل 282/8.
([88]) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 721/2، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي- جامعة أم القرى (مكة) الطبعة الأولى 1982م.
([89]) شرح المفصل 191/2.
([90]) ينظر: المغني ص41 وما بعدها.
([91]) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة (ينظر في: ديوانه ص362، باعتناء: فايز محمد، دار الكتاب العربي (بيروت) الطبعة الثانية 1996م، وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، 25/1، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث (بيروت) الطبعة الثانية 1988م) وروي البيت في الديوان: "وإني لحاسب" بدل "وإن كنت داريا".
([92]) سورة الشرح الآية 1.
([93]) سورة الأعراف الآية 185.
([94]) سورة الحج الآية 46.
([95]) سورة يونس الآية 51.
([96]) ينظر: المغني ص439 وما بعدها.
([97]) سورة الإنسان الآية 3.
([98]) سورة الأحزاب الآية 40.
([99]) سورة نوح الآية 28.
([100]) سورة الأحزاب الآية 7.
([101]) سورة يوسف الآية 86.
([102]) البيت من الكامل، وهو للفرزدق. (ينظر في: ديوانه 161/1، دار بيروت (بيروت) 1984م، وشرح أبيات المغني 80/6)
([103]) أسرار العربية ص22.
([104]) أسرار العربية ص22.

المصادر والمراجع

1- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد راضي مدكور ووائل محمود سعد عبد الباري، مجلة الوعي الإسلامي- وزارة الأوقاف (الكويت) ومعهد المخطوطات العربية (القاهرة) 2015م.
2- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الأولى 1985م.
3- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: محمد عاطف التراس، دار السلام (القاهرة) الطبعة الأولى 2018م.
4- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الخامسة عشرة 2002م.
5- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة) ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) الطبعة الأولى 1986م.
6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت) 1995م.
7- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين (دمشق) الطبعة الثالثة 2013م.
8- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس (بيروت) الطبعة السابعة 2011م.
9- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة) الطبعة الأولى 1964م.

10- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، ، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين (بيروت) الطبعة الثانية 1979م.
11- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا (الرياض) الطبعة الأولى للجزء الأول 2017م.
12- التضاد في الدراسات النحوية، لأحمد نشمي العنزي، مجلة كلية دار العلوم (جامعة القاهرة) يونيه 2022م.
13- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، تحقيق: منصور علي عبد السميع وآخران، دار السلام (القاهرة) الطبعة الثالثة 2014م.
14- الجنى الداني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى 1992م.
15- حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة).
16- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي (القاهرة) الطبعة الأولى 1967م.
17- الخلاصة (ألفية ابن مالك في النحو والصرف) ضبط: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة العروبة (الكويت) الطبعة الثانية 2011م.
18- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي (بيروت).
19- ديوان عمر بن أبي ربيعة، باعتناء: فايز محمد، دار الكتاب العربي (بيروت) الطبعة الثانية 1996م.
20- ديوان الفرزدق، دار بيروت (بيروت) 1984م.
21- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث (بيروت) الطبعة الثانية 1988م.
22- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى (طهران) الطبعة الأولى 2010م.
23- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي- جامعة أم القرى (مكة) الطبعة الأولى 1982م
24- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار السلام (القاهرة) الطبعة الأولى 2021م.
25- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى 2008م.
26- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين (دمشق) الطبعة الثانية 2015م.
27- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة) الطبعة الخامسة 2014م.
28- اللباب في علل الإعراب والبناء، للعكبري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة) الطبعة الأولى 2009م.
29- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف (القاهرة).
30- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، عالم الكتب (القاهرة) الطبعة السادسة 2009م.
31- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي- جامعة أم القرى (مكة) 1984م.
32- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت) الطبعة الأولى 1993م.
33- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب (اسطنبول) الطبعة الثانية 2018م.
34- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى (مكة) الطبعة الأولى 2007م.
35- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت) الطبعة الثانية 1979م.
36- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف (القاهرة) الطبعة الثالثة.
37- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن) الطبعة الثالثة 1985م.
38- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (المغرب) 1999م.
39- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت) 1978م.